EuroMed Feminist Initiative
المبادرة النسوية الأورومتوسطية
Initiative Féministe EuroMed

The Regional Civil Society Observatory
المرصد الإقليمي لمؤسسات المجتمع المدني

موجز السياسات

# البرامج الحكومية للوقاية من العنف ضد النساء والفتيات في منطقة جنوب البحر المتوسط

المرصد الإقليمي لمؤسسات المجتمع المدني بشأن العنف ضد النساء والفتيات

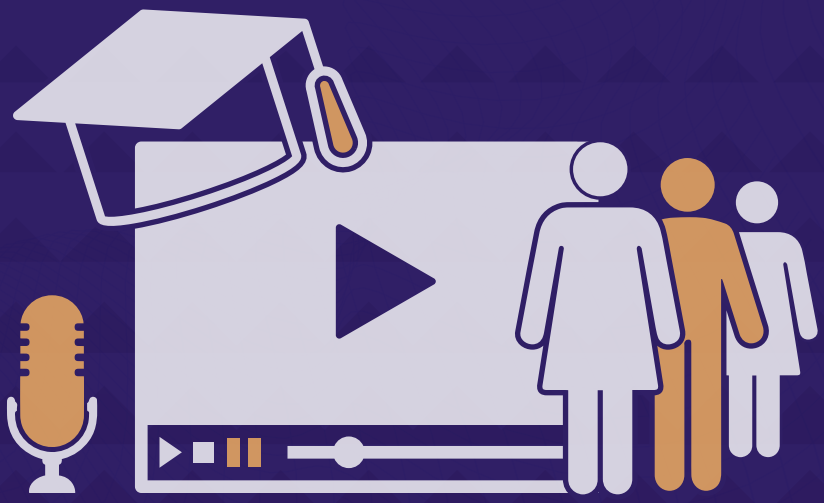

FUNDED BY THE EUROPEAN UNION
بتمويل من الإتحاد الأوروبي

موجز السياسات

# البرامج الحكومية للوقاية من العنف ضد النساء والفتيات في منطقة جنوب البحر المتوسط

المرصد الإقليمي لمؤسسات المجتمع المدني بشأن العنف ضد النساء والفتيات


تستضيف المبادرة النسوية الأورومتوسطية
المرصد الإقليمي لمؤسسات المجتمع المدني
المكتب الإقليمي
عمّان، الأردن, الرابية
هاتف :9626265521782+
فاكس: 9626226554956+
ايميل : ife@efi-euromed.org



المرصد الإقليمي لمؤسسات المجتمع المدني:
www.efi-rcso.org
المبادرة النسوية الأورومتوسطية:
www.efi-ife.org
الحملة الإقليمية:www.Ostik.org


حقوق النشر 21 20 ©المبادرة النسوية الأورومتوسطية



تم إنتاج هذا المنشور بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، ومحتوياته هي مسؤولية المبادرة النسوية الأورومتوسطية وحدها ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الاتحاد الأوروبي.

# المحتويات


الملخص 03

1. إلى ماذا تشير الأدلّة للوقاية من العنف ضد النساء والفتيات 04
2. حالة الإجراءات الوقائية في بلدان منطقة جنوب البحر المتوسط 06
   2.1 التعليم 08
   2.2 حملات نشر التوعية المجتمعية 09
   2.3 وسائل الإعلام 10
3. التوصيات 12

# الملخص


بهدف مكافحة العنف ضد النساء والفتيات، يتم اللجوء إلى طرقٍ متنوعة من التدخّلات تندرج ضمن نطاق الوقاية والاستجابة. فبينما تركّز عادةً جهود الاستجابة للعنف ضد النساء والفتيات على تأمين الخدمات، والموارد، والدعم للنساء ضحايا العنف ضد النساء والفتيات، تركّز التدخّلات الوقائية على تحويل ديناميات النفوذ وحالة انعدام المساواة بين الجنسين التي تؤدي إلى العنف ضد النساء والفتيات. يتوقف هذا الموجز عند البرامج الوقائية الحكومية التي تهدف إلى تغيير الأنماط المتعلقة بالنوع الاجتماعي وتوعية الناس في موضوع العنف ضد النساء والفتيات وإزاء الجناة الذين يتحملون اللوم.

يستند التحليل المعروض في هذا الموجز بشكلٍ أساسي إلى تقرير تقييم السياسة والمؤشر الإقليمي بشأن العنف ضد النساء والفتيات لعام 2021 . ويلخّص الموجز تقييم البرامج الوقائية ونتائجها، وهو يهدف إلى تسليط الضوء على البرامج الوقائية في بلدان منطقة جنوب البحر المتوسط ويقدّم التوصيات للحكومات حول كيفية تحسين وضع البرامج الوقائية والمساهمة في إحداث التغيير المرجو.

يوصي هذا الموجز بمأسسة التدابير الوقائية في الوزارات والمؤسسات المعنية بمكافحة العنف ضد النساء والفتيات، ولا سيّما في وزارتي الصحة والتعليم، والشرطة. وتتمثّل هذه التدابير في المقام الأول في نشر التوعية، والتعليم، والدورات التدريبية، وبرامج التدخّل المجتمعية. وبالنسبة إلى التعليم الإلزامي على كلّ المستويات المدرسية والجامعية، يجدر بالمناهج التعليمية والكتب الدراسية أن تدعو إلى المساواة بين الرجل والمرأة وتنادي بحق النساء والفتيات في التحرر من العنف. علاوة على ذلك، يجب أن يخضع المعلمين/ات لدورات تدريبية حول كيفية تعليم الأولاد مبادئ المساواة. وتُعَدّ وسائل الإعلام والأنشطة الساعية إلى نشر التوعية في المجتمع ضروريةً وبالتالي يجب ألّا تنحصر فقط بالحملة الممتدة على 16 يومًا من النشاط للقضاء على العنف ضد النساء، كما هو الحال في بلدان منطقة جنوب البحر المتوسط.

وبالإضافة إلى تسليط الضوء على أهمية البرامج الوقائية، شدّد الموجز أيضًا على أنّ هذه البرامج لا يمكنها أن تشكّل وحدها أداةً فعّالة من دون التوقف عند العوامل التي تطيل العنف ضد النساء والفتيات مثل القوانين التمييزية والتفاوت في إمكانية المشاركة الاقتصادية. بناءً عليه، يجب ترسيخ القوانين وتطبيقها بفعالية لموازنة علاقات القوة بين النساء والرجال عن طريق التخلّص من التمييز وتعزيز القدرة على اتّخاذ القرارات في كلّ المجالات. ويشكّل أيضًا التشجيع على استفادة النساء بشكل متكافئ من التعليم والتوظيف عاملاً رئيسيًا لمنع العنف ضد النساء والفتيات.


[1]- تقرير تقييم السياسات، المرصد الإقليمي لمؤسسات المجتمع المدني، 2022.

[2]- المؤشر الإقليمي بشأن العنف ضد النساء والفتيات لعام 2021، المرصد الإقليمي لمؤسسات المجتمع المدني، على الرابط:
https://www.efi-rcso.org/2021-regional-index-vawg-countries

# 1. إلى ماذا تشير الأدلّة للوقاية من العنف ضد النساء والفتيات؟

يُعتبر العنف ضد النساء والفتيات المسألة الأكثر إلحاحًا التي تواجهها النساء. فتشير الإحصاءات إلى نسبة عنف هائلة، بحيث تتعرّض امرأة واحدة من أصل ثلاث نساء للعنف الجسدي أو الجنسي في حياتها . وضمن هياكل النفوذ الذكورية، يُمنَح كلّ من النساء والرجال أدوارًا مختلفة وحقوقًا مختلفة. أمّا القوالب النمطية والعقليات التقليدية فهي متوارثة من جانب الرجال والنساء على حدّ سواء.

بالاستناد إلى إحدى أبرز نتائج الأبحاث الدولية في أسباب العنف ضد النساء والفتيات، تبيّن أنّ المعايير الثقافية تضطلع بدورٍ كبير في مستويات العنف الإجمالية في المجتمع على الرغم من أنّ عوامل الخطر الفردية، مثل مشاهدة حالة عنف في فترة الطفولة أو تناوُل الكحول، قد تعزز من احتمال اللجوء إلى العنف في حالات فردية محددة . ويُعتبر انعدام المساواة بين الجنسين، بما في ذلك المعايير الثقافية المرتبطة بعلاقات القوة بين النساء والرجال، السببَ الأساسي وراء العنف ضد النساء والفتيات.

وقد أظهرت الأدلّة أنّ التدخّلات الوقائية من جانب الدولة ضروريةٌ على مستوى الوطن من أجل تعطيل الهيكليات الاجتماعية القائمة وتغيير المواقف التي تساهم في ترسيخ العنف ضد النساء والفتيات. فيجب أن تكون الحكومات على دراية بالأثر الذي يخلّفه العنف ضد النساء والفتيات في المجتمع وعليها أن تعتمد الآليات والمقاربات المناسبة لمعالجة هذه المسألة العالمية بهدف إحداث تغيير من خلال أدوارها النافذة.

لقد وضعت منظمة الصحة العالمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة، إطارَ عمل بعنوان "احترام المرأة: الوقاية من العنف ضد المرأة". ويقدّم إطار العمل هذا مقاربةً شاملة تسعى إلى استرشاد واضعي السياسات ومطبّقيها في موضوع برامج الوقاية من العنف ضد النساء والاستجابة له، وذلك من ناحية تصميم هذه البرامج والتخطيط لها وتطبيقها ومراقبتها وتقييمها. ويفصّل إطار العمل سبع استراتيجيات تدخّل مترابطة ومنبثقة عن المصطلح "احترام ":

- إرساء مهارات تعزيز العلاقات
- حماية النساء وتمكينهن
- تقديم الخدمات
- ريادة في الحد من الفقر
- ضمان بيئة مساعدة
- الأطفال والمراهقون محميون من الإساءة إليهم
- المفاهيم والمعتقدات الإيجابية

يركّز موجز السياسة هذا على التدخّلات التي تعالج بشكلٍ مباشر مسألة الوقاية من العنف ضد النساء والفتيات وتغيير المعتقدات والمعايير. فتؤدي وسائل الإعلام والأنظمة التعليمية دورًا بارزًا في رفع مستويات المعرفة والوعي في موضوع العنف ضد النساء والفتيات، ويمكنها بلوغ الكثير من الفئات الاجتماعية المختلفة، وبالتالي لها القدرة على التأثير في الثقافة المهيمِنة. وبإمكانها أيضًا تثقيف الناس في موضوع حقوق المرأة ونشر القِيَم الداعمة للمساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع.

بحسب دليل التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة الصادر عن الأمم المتحدة ، يجب أن تنصّ القوانين على فرض التثقيف في مواضيع حقوق النساء والفتيات وتعزيز المساواة بين الجنسين خصوصًا حقّ النساء والفتيات في التحرر من العنف، ويكون هذا التعليم مفروضًا على كلّ مستويات الدراسة، بدءًا من الروضة وصولاً إلى المستوى في المرحلة الثالثة. ويذكر دليل التشريعات أيضًا ضرورة أن يراعي هذا التعليم المنظورَ النوع الاجتماعي ويتضمن المعلومات المناسبة المتعلقة بالقوانين القائمة التي تعزز حقوق المرأة وتعالج مسألة العنف ضد النساء والفتيات.

---

[3]-الوقاية من العنف ضد النساء، كتيّب تمهيدي للنساء الأفريقيات (Preventing Violence against Women, a Primer for African Women)، على الرابط:
https://raisingvoices.org/wp-content/uploads/2021/11/VAWPrimer.RaisingVoices.AWDF_.English.FINAL_.aug2019.pdf

[4]-التطرق إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي: مراجعة تدخلية نقدية (Addressing Gender-Based Violence in the Latin American and Caribbean Region: A Critical Review of Intervention)، ورقة عمل حول أبحاث السياسات صادرة عن البنك الدولي، رقم 3438.

[5]-احترام المرأة، الوقاية من العنف ضد المرأة (RESPECT Women, Preventing Violence against Women)، على الرابط:
https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2019/RESPECT-Women-Preventing-violence-against-women-en.pdf

نظّمت المبادرة النسوية الأورومتوسطية والمرصد الإقليمي لمؤسسات المجتمع المدني بشأن العنف ضد النساء والفتيات الحملةَ الإقليمية المعنية بعدم التسامح أبدًا مع العنف ضد النساء والفتيات في منطقة جنوب البحر المتوسط. وقد ركّزت هذه الحملة على دور حملات التوعية العامة الأساسي للتشديد على أنّ العنف ضد النساء والفتيات غير مقبول وتعميم طريقة التفكير هذه. ويجب أن تنشر هذه الحملات الرسالةَ القاضية بعدم التساهل أبدًا مع العنف ضد النساء والفتيات، وأن تسعى إلى تعزيز حقوق المرأة، وتشدد على إدانة المجتمع للوم الضحية واتّباعه التصرفات التمييزية التي تصون العنف ضد النساء والفتيات.

وركّزت أيضًا الحملة الإقليمية على الدور الأساسي الذي تؤديه وسائل الإعلام في كسر قيود المحرّمات والقوالب النمطية وفي نشر التوعية بشأن العنف ضد النساء والفتيات. ويمكن أن تشجّع وسائل الإعلام على عدم التساهل أبدًا مع العنف ضد النساء والفتيات، وذلك من خلال نشر التوعية بشأن العنف ضد النساء والفتيات والطرق التي بإمكان قطاعات المجتمع المختلفة أن تلجأ إليها للوقاية من هذا العنف ودعم النساء الضحايا.

تشدد اتفاقية اسطنبول على "ضرورة أن تتخذ الدولة التدابير الضرورية للدفع قُدمًا بالتغيير في أنماط السلوك الاجتماعية والثقافية عند النساء والرجال من أجل استئصال الآراء المسبقة والعادات والتقاليد وكل ممارسة أخرى قائمة على فكرة دونية المرأة أو على دور نمطي للنساء والرجال"

وتذكر الاتفاقية أيضًا أنه على الدولة "أن تتخذ التدابير التشريعية، وغيرها من التدابير الضرورية، للوقاية من كافة أشكال العنف المشمولة بنطاق تطبيق هذه االتفاقية والصادرة عن أي شخص طبيعي أو اعتباري"

**الوقاية من العنف ضد المرأة: المادة 12 من اتفاقية اسطنبول**

ومن ناحية الممارسات الفضلى على المستوى القانوني، يدعو قانون ماريا دا بنها البرازيلي (الصادر في العام 2006) في المادة 8 إلى أن تتجنب وسائل التواصل الإعلامية الأدوار النمطية التي تشرّع العنف المنزلي والأسري وتشجّعه. وتنصّ المادة 3 من القانون التأسيسي الإسباني المعني بتدابير الوقاية المتكاملة ضد العنف المبني على النوع الإجتماعي (الصادر في العام 2004) على إطلاق خطة تنبيه ووقاية وطنية تتعلق بالعنف ضد النساء وتستهدف الرجال والنساء على حدّ سواء بهدف نشر التوعية في موضوع القِيَم القائمة على احترام حقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة. وينصّ القانون التونسي المعني بمناهضة العنف ضد النساء (الصادر في العام 2017) على اعتماد تدابير وقائية ونشر التوعية بشأن العنف ضد النساء والفتيات من خلال التعليم بالإضافة إلى وسائل الإعلام الرسمية والخاصة.

ويجدر بالتشريعات أن تولي أولويةً للوقاية من العنف ضد النساء، وعليها أن تضمّن أحكامًا وتذكر تدابير تُعنى بالوقاية من العنف ضد النساء، من خلال :

- تنفيذ أنشطة نشر التوعية بشأن المساواة بين الجنسين وحقّ المرأة في التحرر من العنف.
- الاستعانة بالمناهج التعليمية لتغيير أنماط السلوك الاجتماعية والثقافية التمييزية، بالإضافة إلى التنميط المبني على النوع الاجتماعي التحقيري.
- تنبيه وسائل الإعلام لموضوع العنف ضد النساء والفتيات

[6]- دليل للتشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، الأمم المتحدة، 2010.
[7]- المرجع عينه.

| التعليم | أنشطة نشر التوعية | إشراك وسائل الإعلام في مكافحة العنف ضد النساء والفتيات |
|---|---|---|
| يجب أن تتضمن البرامج الوقائية المقدّمة على كلّ المستويات التعليمية مواد تعليمية موضوعها المساواة بين الرجل والمرأة ومكافحة العنف ضد النساء والفتيات.<br><br>وينبغي أن تستهدف هذه البرامج كلّ من الطلّاب، عن طريق المناهج التعليمية والكتب الدراسية، والمعلمين/ت من خلال الدورات التدريبية والبرامج. | وهي تشمل أنشطة الحشد المجتمعي بشكل أساسي والدورات التدريبية للنساء والرجال.<br>وعادةً ما تشكّل مقاربات الحشد المجتمعي<br><br>تدخّلات تشارك فيها الكثير من الجهات المعنية على مختلف المستويات (مثل الرجال والنساء والشباب والزعماء الدينيين والشرطة والمعلمين/ات والقادة السياسيين في المجتمع). وعلى خلاف الحملات المجتمعية التي تسعى إلى التخفيف من العنف ضد النساء والفتيات على مستوى السكّان، تفيد الدورات التدريبية للرجال والنساء في التخفيف من العنف في مجموعة مستهدفة من الأفراد. وتتنوّع التدخّلات التي تُشرك الصبيان والرجال في مبادرة الوقاية من العنف. | يجب أن تستهدف وسائلُ الإعلام في جهودها الرامية إلى نشر التوعية كلّاً من النساء والرجال، بالإضافة إلى تضمين كلّ فئات المجتمع مع بلوغ كلّ المناطق الريفية والبعيدة التي يقلّ فيها مستوى التوعية.<br><br>من المهم إشراك كلّ من القنوات الإعلامية التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي بهدف نشر النتائج المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات وتسليط الضوء على الإصلاحات القانونية الأخيرة المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات. |

## 2. حالة الإجراءات الوقائية في بلدان منطقة جنوب البحر المتوسط

ركّزت أغلبية الاستجابات للعنف ضد النساء والفتيات على مساعدة ضحايا هذا النوع من العنف وعلى التدابير الوقائية. وتُعتبر هذه المقاربات أساسية للتخفيف من تداعيات العنف المدمّرة ضد النساء التي تطال الجوانب العاطفية والجسدية والاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى أنها تفيد في ضمان العدالة والمساءلة وتفادي حالات التكرار. بالتالي، من الضروري الاستمرار بتحسين هذه الاستجابات. في الوقت عينه، تبرز حاجة متنامية إلى معالجة الأسباب الأكبر التي تتسبب بزيادة انتشار العنف ضد النساء والفتيات، بالإضافة إلى وضع برامج تمنع التعرّض لهذا النوع من العنف في المقام الأول.

والمؤسف هو أنّ النظام التعليمي ووسائل الإعلام لا تتحمّل حاليًا هذه المسؤولية. فبحسب الكثير من المشاركين في المقابلات المنظّمة في إطار دراسة تقييم السياسة الإقليمية (المرصد الإقليمي لمؤسسات المجتمع المدني، 2022)، تبثّ وسائل الإعلام في بلدان منطقة جنوب البحر المتوسط برامج مشجّعة للعنف ضد النساء والفتيات، وتعرض البرامجُ الدرامية والحوارية الصورَ النمطية للنساء بدلاً من تسليط الضوء عليها والتشكيك فيها.

لقد بحث المؤشر الإقليمي بشأن العنف ضد النساء والفتيات لعام 2021 في البرامج والتدابير الوقائية القائمة في بلدان منطقة جنوب البحر المتوسط. وكشفت النتيجة الإقليمية عن تحقيق فئة البرامج الوقائية مستوى إنجاز بنسبة 54%، مما يعني أنّ النقص المتبقي لاعتماد تدابير وأدوات وقائية شاملة يبلغ نسبة 46%.

وقد نظر تقرير تقييم السياسات الصادر عن المبادرة النسوية الأورومتوسطية لعام 2021 في مدى توافر البرامج الوقائية التي تقدّمها الحكومات. من بين كلّ المشاركين، قال 29.14% منهم إنهم "لا يعرفون". وبشكل عام، أفاد 29.43% منهم بأنّ "البرامج الوقائية غير متوفرة"، أمّا 41.43% منهم فأشار إلى أنّ "البرامج الوقائية متوفرة".

[8]- المرصد الإقليمي لمؤسسات المجتمع المدني، المرجع عينه

الرسم 2: وجهات النظر في موضوع توافر برامج وقائية تقدّمها الحكومة

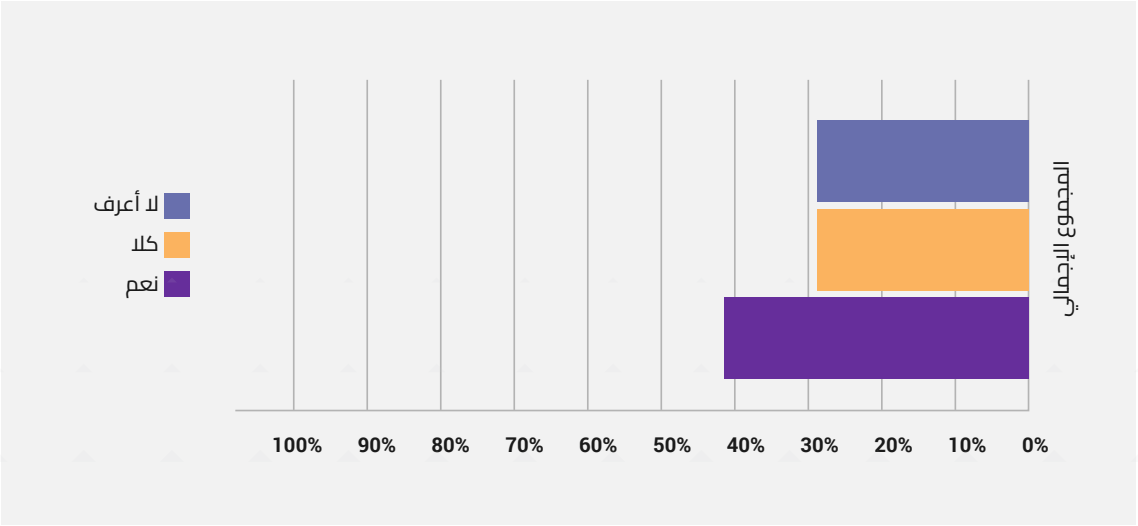


بالمقابل وبحسب التقييم عينه، يعتقد 69% من المشاركين أنّ المنظمات غير الحكومية هي التي تقدّم البرامج الوقائية.

الرسم 3: وجهات النظر في موضوع توافر برامج وقائية تقدّمها المنظمات غير الحكومية

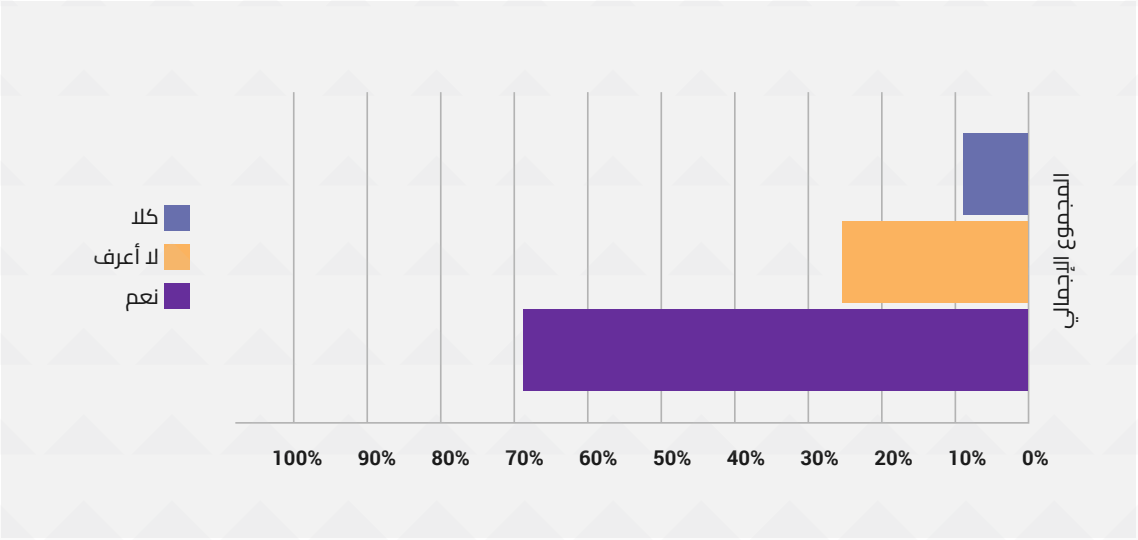


## 2.1 التعليم

إنّ مفهوم المساواة غير مشمول في مواد تعليم الطلّاب بعد، بل تذكر المناهج التعليمية في كلّ بلدان منطقة جنوب البحر المتوسط القواعد والنماذج التمييزية النمطية التي تغذّي ظاهرتَي التمييز والعنف ضد النساء والفتيات. بالتالي، لا يتم تعليم الشباب أنّ العنف غير مقبول ويفتقر المعلمين/ات إلى الدورات التدريبية بشأن العنف ضد النساء والفتيات وتداعياته على النساء ثمّ على المجتمع بكامله. علاوة على ذلك، لا تشدّد الكتب الدراسية والمناهج التعليمية على المساواة بين الجنسين بل هي تعمد في الكثير من الحالات إلى نشر القوالب النمطية المضرّة والتصرفات التمييزية المترسخة إزاء النساء.

بالكاد تتكبّد بلدان منطقة جنوب البحر المتوسط جهودًا وتضع برامج وتنظّم أنشطة لتثقيف الأولاد والمعلمين/ت والشباب والمجتمعات، كما أنه تقلّ الأدلّة التي تشير إلى فعاليتها أو تأثيرها. على الرغم من ذلك، تجدر الإشارة إلى بروز محاولات إيجابية من جانب بعض البلدان في المنطقة، فقد تمت مراجعة صور الكتب الدراسية لتعكس المزيد من المساواة بين المرأة والرجل. ففي الجزائر، نظّمت وزارة التعليم الوطنية ورش عمل تدريبية المعلمين/ات وأخضعت الطلّاب/ الطالبات لدورات تدريبية بدعمٍ من منظمات المجتمع المدني. وتغطّي المناهج التعليمية الوطنية في لبنان المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة.

وتتوفر أيضًا برامج تدريبية للمعلمين/ات موضوعها المساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء والفتيات. وقد تم تسجيل ارتفاع في نسبة الطاقم التعليمي الذي تدرّب على طريقة نقل مفهومَي المساواة بين الجنسين ومكافحة العنف ضد النساء والفتيات. علاوة على ذلك، أضافت وزارة التربية والتعليم العالمي إلى خطة عملها للأعوام 2022 - 2024 استراتيجيةً للحدّ من العنف القائم على النوع الاجتماعي في المدارس والثانويات. وقد طُبّقت الاستراتيجية بالتعاون مع مؤسسات رسمية ومنظمات دولية غير حكومية . وقدّمت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني في مصر للمعلمين/ت كتيّبًا إرشادية حول أدوار النساء والرجال في المجتمع بهدف تسهيل المناهج الدراسية للمرحلتين الابتدائية والثانوية. وسعت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني أيضًا إلى دحض أيّ مفهوم نمطي لدور الرجال والنساء في كلّ المراحل التعليمية، عن طريق تشجيع التعليم المختلط وغيرها من أنواع التعليم التي تساعد على بلوغ هذا الهدف، ولا سيّما من خلال مراجعة الكتب الدراسية والبرامج المدرسية وضبط الطرق التعليمية . أمّا في الأردن فلا تتوفر في أيّ مرحلة من مراحل الدراسة مناهج تعليمية موضوعها المساواة والأدوار غير النمطية والعنف ضد النساء والفتيات. غير أنّ وزارة التربية والتعليم قد بدأت مؤخرًا بعملية مراجعة للمناهج التعليمية والكتب الدراسية في المدارس وعقدت اجتماعات مع منظمات غير حكومية لمناقشة بعض التعديلات في مسائل محددة، بما فيها دعم حقوق المرأة في المساواة لإتاحة تعليم أكثر شمولاً. في العام 2010، أُنشئت وحدة النوع الاجتماعي في الأردن في وزارة التربية والتعليم الأردنية. وقد هدفت وحدة النوع الاجتماعي إلى تضمين مفهوم المساواة في النظام التعليمي. واعتمدت الوزارة استراتيجية المساواة بين الجنسين (2018 - 2022)، التي تضمنت إنشاء أداة لتقييم المناهج التعليمية من منظور النوع الاجتماعي. ثمّ لجأ المركز الوطني لتطوير المناهج إلى اعتماد الأداة.

أمّا حكومة فلسطين فوضعت مناهج تعليمية جديدة ونشرت وكتيّبًا دراسية جديدة تضمّنت مفهومًا جديدًا مرتبطًا بالصحة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية. وشكّلت هذه المبادرة محاولةً لحذف القوالب النمطية والأحكام المسبقة من اللغة والمحتوى. وتم التخطيط لإجراء مراجعة شاملة وكاملة للبرامج التعليمية في المدارس بهدف الحرص على تماهيها مع المعايير والمعاهدات الدولية. ووُضعت أيضًا في كلّ المناطق البرامج التدريبية للمعلمين/ات حول المساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء والفتيات، بموجب الاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين (2017 - 2022) التي تستهدف المدارس والمعلمين/ات وتحشد طاقات كلّ منهما لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات. ووضعت أيضًا وزارة التربية والتعليم العالي برنامجًا لنشر التوعية حول زواج الفتيات المبكر وكيفية التعامل مع هذه الظاهرة في سياق كتيّب تدريبي يستهدف المستشارين/ات المدرسيين/ات .

وفي المغرب، أخذت وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي على عاتقها مكافحة العنف ضد النساء من خلال إعلان مراكش 2020 ، فعمدت إلى الاستثمار في المناهج التعليمية والبرامج والكتب الدراسية والآليات لدعم حقّ المرأة في المساواة وسعت إلى مكافحة العنف ضد النساء والفتيات. وقد انتقد كثيرًا الخبراء الذين شاركوا في المقابلات المناهجَ التعليمية والكتب الدراسية التي تشجّع القوالب النمطية. فقد سلّط هؤلاء الخبراء الضوء على أهمية تحسين هذه المناهج التعليمية وعلى ضرورة تعميمها منظور المساواة بين الجنسين وعدم لجوئها إلى التمييز أو ترسيخها التنميط المبني على النوع الاجتماعي.

تنصّ المادة 7 من القانون التونسي رقم 2017/58 على أن تتّخذ الوزارات المعنية بالتربية والتعليم العالي والتدريب المهني والثقافة والصحة والشباب والرياضة والطفولة وشؤون المرأة والدين كلّ التدابير اللازمة لحماية المرأة من العنف ومكافحته في المؤسسات بموجب صلاحيتها القضائية، وذلك من خلال وضع البرامج التعليمية والثقافية الساعية إلى دحض العنف وأعمال التمييز ضد المرأة ومكافحتها، وترسيخ حقوق الإنسان والمبادئ المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والصحة والتعليم الجنسي. وراجعت أيضًا وزارة التربية الكتب الدراسية من أجل حذف الصور النمطية للنساء والقضاء على العنف.

[9]- بحسب خطاب وزير التربية والتعليم العالي اللبناني الذي قدّمه في "المنتدى الإقليمي حول المساواة في التعليم في منطقة جنوب البحر المتوسط" الذي انعقد في عمّان في 11 و 12 تشرين الأول / أكتوبر 2022.

[10]- بحسب الخطاب الذي قُدّم بالنيابة عن وزير التربية والتعليم والتعليم الفني المصري في إطار "المنتدى الإقليمي حول المساواة في التعليم في منطقة جنوب البحر المتوسط"، المرجع عينه.

[11]- الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان. 2018. تقرير حالة الأردن لناحية العنف ضد النساء.
https://euromedrights.org/wp-content/uploads/2018/03/Factsheet-VAW-Jordan-EN.pdf

[12]- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (الأونيسكو). (5 شباط / فبراير 2020). وزارة التربية والتعليم تضيف مفهوم المساواة بين الجنسين إلى استراتيجية التعليم بدعمٍ من كندا والنرويج ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (الأونيسكو) (MoE implements gender equality in education strategy with support from Canada, Norway & UNESCO). عمّان، الأردن: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (الأونيسكو). المصدر:
https://en.unesco.org/news/moe-implements-gender-equality-education-strategy-support-canada-norway-unesco-0

## 2.2 حملات نشر التوعية المجتمعية

في خلال الحملة الممتدة على 16 يومًا من النشاط، أجرت وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة في الجزائر حملات توعية سنوية. وأطلق المجلس القومي للمرأة في مصر عددًا من حملات التوعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، من أجل التوعية في مواضيع مخاطر التنمر الإلكتروني (الابتزاز)، والمضايقة الإلكترونية، والجريمة الإلكترونية، والأمن الإلكتروني. بالإضافة إلى ذلك، تُنشَر المعلومات حول الخدمات المتاحة عبر أجهزة الراديو والتلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي في مختلف اللغات. وقد نُشرت أيضًا عبر وسائل التواصل الاجتماعي مبادرات التوعية بشأن أثر جائحة كوفيد-19 المحتمل في العنف ضد النساء والفتيات. وتضع اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة برامج توعية وتتطرّق إلى التنميط المبني على النوع الاجتماعي وتُلقي باللوم على الجناة.

في لبنان، تم الترويج لعدّة حملات عبر وسائل الإعلام ومن جانب الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. وتتضمن هذه الحملات حظر زواج الأطفال، وصياغة قانون يحدد سنّ 18 عامًا كحدّ أدنى لسنّ الزواج، والحملة الممتدة على 16 يومًا لوقف العنف ضد النساء والفتيات. ومؤخرًا، كثّرت الحملات وبرامج التوعية الحكومية الداعية إلى مواجهة القوالب النمطية والعنف ضد النساء والفتيات في الأوساط العامة والخاصة.

وتبنّ وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية في المغرب إعلانات لنشر التوعية عبر وسائل الإعلام وتنظّم اجتماعات إقليمية. وبسبب جائحة كوفيد-19، اتخذت الحملة 2020 صيغةً رقمية بالكامل. وفي خلال 16 يومًا، أُنتج عددٌ هائل من أدوات التواصل التثقيفية لنشر التوعية، وتمّ نشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

في فلسطين، هدفت بعض أنشطة التوعية الحكومية إلى معالجة مسألة القوالب النمطية والعنف ضد النساء والفتيات في الأوساط العامة والخاصة، إزاء الجناة وفي خضم جائحة كوفيد-19.

وأطلقت تونس موقعًا إلكترونيًا أثناء حدث عبر الإنترنت نظّمته وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ في 16 تموز / يوليو 2021 وحمل عنوان "Toutes et tous Uni.e.s" ("كلّنا متّحدون"). ويفيد هذا الموقع الذي يتضمن معلومات عامة في تفسير مفاهيم النوع الاجتماعي، والمساواة بين الرجل والمرأة، وأعمال التمييز. ويجمع الموقع كلّ التطبيقات والمداخل ووسائل الدعم المتوفرة على المستوى الوطني بشأن المساواة بين المرأة والرجل، والعنف ضد النساء والفتيات، وحماية المرأة. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت الوزارة في العام 2021 مجموعة أدوات عملية لمكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء في تونس. وتهدف مجموعة الأدوات إلى الحرص على تمتّع النساء بالحقوق المصانة لهنّ بموجب القانون المعني بمناهضة العنف ضد النساء (2017).

---

[13]- مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. 2018. اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة تأخذ تقرير دولة فلسطين بعين الاعتبار (Committee on the Elimination of Discrimination against Women considers the Report of the State of Palestine).
https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23377&LangID=E

[14]- بحسب الخطاب الذي قُدّم بالنيابة عن وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية في إطار "المنتدى الإقليمي حول المساواة في التعليم في منطقة جنوب البحر المتوسط"، المرجع عينه.

[15]- تمّ الكشف عن إعلان مراكش 2020 للقضاء على العنف ضد المرأة في خلال حفلٍ منظّمٍ بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في مراكش برئاسة الأميرة لل مريم. ويركّز الإعلان على مسألة العنف ضد النساء، فهو يقدّم الرعاية للنساء ضحايا العنف ويسعى إلى تعزيز ثقافة اللاعنف من خلال نشرها عبر كافة مراحل التعليم. وقّعت سبع وزارات على الإعلان، ألا وهي: وزارة التربية والتعليم العالي؛ ووزارة الصحة؛ ووزارة الثقافة، ووزارة التنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة؛ ومكتب رئيس النيابة العامة؛ ورئيس الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري.

[16]- القانون أساسي عدد 58 لسنة 2017 مؤرخ في 11 أوت 2017. (2017). القانون التأسيسي رقم 58 من 2017 الصادر في 11 آب / أغسطس 2017. الحكومة التونسية.

[17]- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو). اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. 2021. ردود مصر على قائمة القضايا والأسئلة المتعلقة بتقريرها الجامع للتقارير الدورية الثامن إلى العاشر.
https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CEDAW%2fC%2fEGY%2fRQ%2f8-10&Lang=en

[18]- هيئة الأمم المتحدة للمرأة. 2017. "التاء المربوطة: سر قوّتك": حملة وطنية لتمكين المرأة.
https://egypt.unwomen.org/en/news-and-events/stories/2017/09/taa-marbouta

[19]- الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية. 2019. تفاصيل حول بعض التوصيات الصادرة عن اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).

[20]- الشبكة الأوروبية المتوسطية لحقوق الإنسان. 2018. المغرب: تقرير الوضع بشأن العنف ضد النساء.
https://euromedrights.org/wp-content/uploads/2018/03/Factsheet-VAW-Morocco-EN-Mar-2018.pdf

[21]- الموقع الإلكتروني "Toutes et tous Uni.e.s" https://www.contre-violences-femmes-tunisie.com/

## 2.3 وسائل الإعلام

تبقى وسائل الإعلام متكتمة نسبيًا عن المسائل المرتبطة بالعنف ضد النساء والفتيات، وتتوفر حتى بعض البرامج التي تحفّز هذا النوع من التصرف. فقد أظهرت الدراسة الإقليمية بشأن العنف ضد النساء والفتيات (المرصد الإقليمي لمؤسسات المجتمع المدني، 2020) أنّ وسائل الإعلام في بلدان منطقة جنوب البحر المتوسط تؤدي دورًا سلبيًا في مكافحة العنف ضد النساء والفتيات، ذلك أنّ منصات وسائل الإعلام (سواء أكانت مرئية أم كانت مكتوبة) تستخدم بشكل متكرر القوالب النمطية وتبثّ خطابات العنف ضد النساء. وأشار معظم المراقبين الذين شاركوا في المقابلات إلى أنّ وسائل الإعلام تنقل القوالب النمطية الثقافية والاجتماعية التي تدعم تبرير العنف ضد النساء والفتيات. علاوة على ذلك، لا يدرك الصحافيون والإعلاميون القوالب النمطية الاجتماعية التي ينقلونها نظرًا إلى عدم اطّلاعهم على أعمال التمييز وموضوع مكافحة العنف ضد النساء والفتيات. وأشارت الكثير من الدراسات الوطنية إلى أنّ وسائل الإعلام الأردنية الرسمية والخاصة تتجاهل التحدث عن مسائل المرأة ومكافحة العنف ضد النساء والفتيات.

وكشفت دراسةٌ معنية بتقييم التغطية الإعلامية في لبنان عن تهميش مسألة العنف القائم على النوع الاجتماعي أو تضييق نطاق الحديث عنه من حيث المكان والزمان. ففي تسلسل تتابعي لتغطية موضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي، يتم التركيز أولاً على الضحية ثمّ على عمل العنف الفعلي، بينما يتم تجاهُل الجاني . وتنطبق الحالة عينها في مصر. فبحسب الكثير من الدراسات، لطالما اتصفت التغطية الإعلامية السائدة لموضوع العنف ضد النساء والفتيات بأنها منحازة ضد النساء، فهي تحمّلها مسؤولية العنف هذا بشكل مباشر وغير مباشر .

ومن بين الأمثلة الجيدة في المنطقة، يمكن ذِكر القوانين المغربية والتونسية التي تقرّ بالدور المهم الذي تضطلع به وسائل الإعلام للوقاية من العنف ضد النساء عن طريق تفادي التنميط المبني على النوع الاجتماعي. فيتم التطرّق إلى موضوع الإعلام في قانون تونس المعني بمناهضة العنف ضد النساء، أمّا المغرب فيذكر هذا الجانب في قانونه المعني بالتواصل السمعي البصري. وأنشأت وزارة شؤون المرأة في فلسطين شبكة إعلامية مراعية للنوع الاجتماعي ومؤلّفة من وسائل إعلامية رسمية وغير رسمية. وتهدف هذه الشبكة إلى حثّ الإعلام على الاهتمام بمسائل المرأة التي تسعى إلى نقل رسائل إلى المجتمع من خلال التواصل المستمر والتنسيق المكثّف بين الشبكة الإعلامية والوزارة. وتهدف الشبكة أيضًا إلى إنشاء رسائل إعلامية واضحة ودقيقة تدعم المرأة وتكافح العنف ضد النساء والفتيات.

---

[22]- مجلس أوروبا https://www.coe.int/en/web/portal/-/toolkit-to-combat-violence-against-women-in-tunisia

الدراسة الإقليمية بشأن العنف ضد النساء والفتيات، المرصد الإقليمي لمؤسسات المجتمع المدني، 2020، على الرابط:
https://www.efi-rcso.org/publications/studies/regional-study-violence-against-women-and-girls-south-mediterranean

[23]-دور وسائل الإعلام الأردنية في دعم مسائل المرأة، جامعة الشرق الأوسط، 2021.

[24]-تقييم التغطية الإعلامية لموضوع العنف القائم على النوع الاجتماعي في لبنان، الهيئة اللبنانية لمناهضة العنف ضد المرأة.

25مراجعة المنتدى الأكاديمي الدولي (IAFOR) مجلة الإعلام والتواصل والسينما، "تصوير الإعلام للعنف ضد المرأة المصرية في الشارع" (Media Portrayal of Street Violence against Egyptian Women)، على الرابط: https://www.readcube.com/articles/10.22492/ijmcf.4.1.04

# الممارسات الفضلى

**الحملات المتجولة - مصر**

نظّم المجلس القومي للمرأة حملات متجولة لتثقيف النساء المنتميات إلى مجموعات مهمّشة في البلدات والقرى. وقد بلغت هذه الحملات أكثر من 17 مليون شخص في 3 آلاف بلدة من خلال القادة المجتمعيين المحليين ورائدات الأعمال الريفيات. وتتطرّق الحملات إلى التوعية بشأن الحقوق القانونية، ومسائل المرأة، والعنف ضد النساء، والتحرش، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وتمكّنت حوالى 2500 امرأة رائدة في الأعمال وموظفة من بناء قدراتهن.

**وحدة النوع الاجتماعي في وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان**

تعمل وزارة التربية والتعليم العالي مع منظمات غير حكومية وغيرها من الجهات للحرص على اعتمادها سياسات منصِفة للجنسين. وتتوفر أيضًا لجنة من وزارة التربية والتعليم العالي تراقب المدارس وتتحقق مما إذا كانت منصِفة للجنسين، وما إذا خضع والمعلمين/ت للتدريب، وما إذا تمّ تعديل البرامج.

**مجموعة الأدوات العملية لنشر التوعية في تونس**

في العام 2021، طوّرت وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ في تونس مجموعة أدوات عملية لمكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء بدعمٍ من مجلس أوروبا. وتهدف مجموعة الأدوات هذه إلى ضمان تمتّع النساء بحقوقهنّ المصانة لهنّ بموجب القانون التأسيسي رقم 2017-58 المعني بالتخلّص من العنف ضد النساء والفتيات والصادر في 11 آب / أغسطس 2017. تتألف مجموعة الأدوات العملية "حقوق النساء ضحايا العنف" من كتيّب بعنوان "لستُ وحدي" موضوعه حقوق النساء ضحايا العنف، بالإضافة إلى "بطاقات حقوق النساء ضحايا العنف" التي تلخّص بوضوح وإيجاز الحقوق المذكورة في الكتيّب، مع سعيها إلى تثقيف النساء في موضوع حقوقهنّ ونشر التوعية في المجتمع. ويتّسم الكتيّب بوضوح مصطلحاته وبساطتها من أجل تثقيف النساء في موضوع حقوقهنّ كما هو منصوص عليه في القانون، بالإضافة إلى تزويده المعلومات عن المرافق والخدمات المتاحة لمن هم بحاجة. وقد بدأت الوزارة بنشر مجموعة الأدوات في أنحاء البلاد بالتعاون مع مجلس أوروبا.

[26] مجلس أوروبا. (8 آذار / مارس 2021)، مجموعة الأدوات لمكافحة العنف ضد النساء في تونس. مجلس أوروبا. المصدر: https://www.coe.int/en/web/portal/-/toolkit-to-combat-violence-against-women-in-tunisia

# 3. التوصيات

يجب تعزيز التوعية الاجتماعية بشأن مكافحة العنف ضد النساء والفتيات عن طريق تغيير المناهج التعليمية الوطنية وتطويرها وتضمين مواضيع مرتبطة بحقوق المرأة والمساواة. وينبغي اعتماد مقاربة مراعية للجنسين في مخطط سياسة التعليم ويجدر تضمين مفاهيمها في المناهج التعليمية والكتب الدراسية وخطط تدريب المعلمين/ت.

لقد أظهرت الحكومات خجلاً في التزامها بأنشطة الوقاية وفي تمويلها لها، فالجهود المتكبّدة والبرامج والأنشطة التثقيفية المنظّمة لمعالجة مسألة العنف ضد النساء والفتيات ليست بكافية، كما أنه تقلّ الأدلّة التي تشير إلى فعاليتها أو تأثيرها.

يركّز الإجراء الثالث في الإعلان الوزاري الصادر عن الاتحاد من أجل المتوسط (القاهرة، 2017) على مكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات. وينصّ الإعلان على ضرورة أن "تشجّع الدولة التمويل وتخصص ميزانية للبرامج المعنية بالعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك تحديد مصادر التمويل الإقليمية حيث يمكن من أجل تنسيق المقاربات" غير أنّ السياسات المعنية بالمساواة بين الجنسين والعنف ضد النساء والفتيات لا تحظى بالتمويل الكافي لتطبيقها، مما يشكّل مشكلة فعلية في كلّ بلدان منطقة جنوب البحر المتوسط.

ولا يزال الافتقار إلى الموارد المالية يشكّل العقبة الأكبر أمام المعرفة والتطبيق. فمع أنّ الأساس التشريعي لتنفيذ هذه السياسات متوفر في الكثير من الحالات، تبقى الأموال الكافية لبناء القدرات والتوعية محدودة جدًا. وقد كشف المؤشر الإقليمي بشأن العنف ضد النساء والفتيات لعام 2021 أنه ما من بلدٍ في جنوب منطقة المتوسط يعتمد ميزانية مراعية لمنظور النوع الاجتماعي مع تخصيصه بندًا محددًا من الميزانية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات. تعتمد معظم أنشطة نشر التوعية بشأن العنف ضد النساء والفتيات على توفر الميزانية.

**يوصي موجز السياسات بالنقاط التالية:**

- مراجعة المناهج التعليمية من منظور النوع الاجتماعي والتركيز على تضمين مسائل مرتبطة بالعنف ضد النساء والفتيات. يجب أن تخلو المناهج التعليمية من أيّ قوالب نمطية تمييزية ضد النساء، ومن المهم إضافة مفهوم مكافحة العنف ضد النساء والفتيات. وينبغي تعليم الشباب أنّ العنف ضد النساء والفتيات غير مقبول.
- وضع سياسة تستهدف بناء قدرات المعلمين/ت على التعامل مع المسائل المرتبطة بالمساواة بين المرأة والرجل ومكافحة العنف ضد النساء والفتيات. يجب أن يطال التدريب كلّ المناطق في كلّ بلدٍ، ويجب أن يكون المعلمين\ات مطّلعين على مسألة العنف ضد النساء والفتيات وتداعياته على المرأة ثمّ على المجتمع بكامله.
- اعتماد خطة إعلامية مفصّلة لتعزيز حقوق المرأة ومكافحة العنف ضد النساء والفتيات. تضطلع وسائل الإعلام بدورٍ بارز في رفع مستويات المعرفة والتوعية بشأن العنف ضد النساء والفتيات. ويمكنها بلوغ الكثير من الفئات الاجتماعية المختلفة، مما يتيح لها التأثير في الثقافة المهيمنة. يجب أن تسلّط وسائل الإعلام الضوء على العنف ضد النساء والفتيات من خلال اللجوء إلى تغطية جدّية بدلاً من عرض البرامج التافهة. ويجدر بالبرامج الدرامية والحوارية أن تعمل على تغيير الصور النمطية للنساء والرجال.
- تقديم تدريب للصحافيين/ات حول أهمية مكافحة العنف ضد النساء والفتيات ومواجهة القوالب النمطية في وسائل الإعلام.
- إطلاق حملات لنشر التوعية الوطنية وتوسيع نطاقها لتغطّي كلّ المناطق والفئات العامة. يجب أن تنشر الحملات الوطنية التوعية في موضوع العنف ضد النساء والفتيات، وأن تُشرك المجتمعات المحلية في تغيير المواقف إزاء العنف ضد النساء والفتيات، وتحسّن التدابير الوقائية. ويجدر بالحملات أن تبلغ الأشخاص الذين يعجزون عن الاطّلاع على وسائل الإعلام و/أو وسائل التواصل الاجتماعي أو استخدامها، وذلك من خلال الكتيّبات والنشرات وأجهزة النداء وغيرها.

- اعتماد ميزانية مراعية لمنظور النوع الاجتماعي مع تخصيص بند من الموازنات العامة الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات.
- تعديل القوانين الوطنية لموازنة علاقات القوة بين النساء والرجال عن طريق التخلّص من التمييز القانوني وتعزيز القدرة على اتخاذ القرارات في كلّ المجالات.
- تعزيز قدرة النساء على الاستفادة بشكل متكافئ من التعليم والتوظيف.

**المرصد الإقليمي لمؤسسات المجتمع المدني بشأن العنف ضد النساء والفتيات**

تأسس المرصد الإقليمي لمؤسسات المجتمع المدني بشأن العنف ضد النساء والفتيات كآلية مستقلة من أجل متابعة مسألة العنف ضد النساء والفتيات ودعم تطبيق الإعلان الوزاري الصادر عن الاتحاد من أجل المتوسط (2017، القاهرة). وقد أسست المبادرة النسوية الأورومتوسطية المرصدَ الإقليمي لمؤسسات المجتمع المدني واستضافته في عمّان، وقد موّله الاتحاد الأوروبي.

**المبادرة النسوية الأورومتوسطية**

المبادرة النسوية الأورومتوسطية عبارة عن شبكة سياسات تقدّم الخبرة في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة كجزء لا يتجزأ من بناء الديمقراطية والمواطنة، وهي تسعى إلى إيجاد الحلول السياسية لكلّ النزاعات، وتدعم حقّ الأشخاص في تقرير المصير.

حقوق النشر 21 20 ©المبادرة النسوية الأورومتوسطية